

دراسة لواقع الاستثمارات الخاصة الصناعية بالجزائر واتجاهاتها في ظل الإصلاحات الاقتصادية الحالية

أ. عايشي كمال

مخبر الدراسات الاقتصادية للصناعة المحلية

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

جامعة باتنة

ملخص

في ظل التحولات الاقتصادية الحالية، عرف الاقتصاد الجزائري في السنوات الأخيرة تحولات جذرية من أجل تأقلمه مع المتغيرات الاقتصادية العالمية الجارية. وفي هذا السياق ومن أجل التحول إلى اقتصاد السوق، تم الاهتمام أخيرا بالقطاع الخاص وخصوصة القطاع العام من خلال سن تشريعات وقوانين تحفز وتشجع القطاع الخاص لجعله كقطاع رائد في التنمية الاقتصادية. ولا يحدث ذلك إلا بوضع إستراتيجية توجه إلى القطاع الخاص الصناعي للاستثمار في الصناعات المختلفة خاصة الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر نواة التنمية ونقطة انطلاق القطاع الخاص الصناعي لتحمل أعباء التنمية حاليا في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد. وهذا ما يتم تناوله في هذا المقال.

Résumé

Dans le but de s'adapter aux nouvelles données économiques mondiales, l'économie algérienne a connu des bouleversements profonds au cours des trois dernières décennies.

Dans ce sillage et dans le but d'évolution vers une économie de marché, l'intérêt s'est porté sur le secteur privé et le processus de privatisation, et ce à travers la mise en place d'un arsenal législatif et juridique qui motive et encourage le secteur privé afin de le transformer en secteur moteur dans le processus de développement économique.

Cela ne sera possible qu'à travers la mise en œuvre d'une stratégie qui encourage l'investissement du secteur industriel privé, et en particulier dans les PME et PMI qui sont considérés comme les noyaux du développement économique.

مقدمة إن التغيرات الجذرية التي حدثت على الساحة الدولية في بداية التسعينات في أعقاب انهيار النظام الاشتراكي وبروز العولمة، جعلت الاقتصاد الجزائري يظهر وسط متغيرات عالمية ومعطيات خاصة وتحديات يجب مواجهتها. وهذا ما قاد السلطات الجزائرية إلى خوض إصلاحات اقتصادية، والتي أدت إلى التغيير الجذري للسياسة الاقتصادية بالاعتماد على قوى السوق. ومن القطاعات التي لها تأثير بالتحويلات الاقتصادية الجديدة في الجزائر القطاع الصناعي، نظرا للدور الحيوي والهام الذي يلعبه في التنمية الاقتصادية باعتباره القاطرة الحقيقية للنمو الاقتصادي. وهنا يكمن أهمية هذا القطاع نظرا للجهود الاستثمارية الكبيرة المبذولة خلال فترة التخطيط في الجزائر، حيث نلاحظ بالرغم من الاهتمام البالغ بالقطاع الصناعي العمومي إلا أنه سجل أكبر ركود استثماري من جهة، وضعف في الأداء الاقتصادي والمالي من جهة ثانية. ولذا لابد من إعادة هيكلة أولًا ثم الإصلاح ثانياً للمرور لعملية الخصخصة. بمعنى الأمور منصبة في المسار الاقتصادي الجديد حول تشجيع القطاع الخاص الوطني على الاستثمار في قطاعات مختلفة خاصة الصناعي، نظرا لتوفر قاعدة صناعية كبيرة لا يمكن إنكارها قامت الجزائر بنائها منذ السبعينات، تعتبر أرضية لانطلاق القطاع الخاص الوطني لتحمل أعباء التنمية الاقتصادية حاليا. وفي هذا السياق نجد أنه في السنوات الأخيرة بدأت الشركات الخاصة الاستثمار في كثير من الفروع الصناعية، كما تتجه الدولة حاليا إلى خصخصة القطاع العام وفق برنامج محدد. ولذا فالدراسة في هذه الورقة تهدف إلى تحليل واقع تطور الاستثمارات الصناعية الخاصة الوطنية ومسارها ومشاكلها والتحديات التي تواجهها في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية، وكذا معرفة الفروع الصناعية المفضلة للخوائص الوطنيين، ونصيبها من إجمالي الاستثمارات. كما تشمل الدراسة قوانين الخصخصة وقوانين الاستثمار الصناعي في الجزائر التي تهدف إلى جذب القطاع الخاص للاستثمار في الصناعة، وخاصة الصناعات الصغيرة والمتوسطة نظرا للدور الذي تؤديه هذه الصناعات في كثير من الدول سواء منه المتقدمة أو النامية.

1- إشكالية الاستثمار الخاص الصناعي في الجزائر هي: ظل التخطيط: إن القطاع الخاص الصناعي كان ضعيف الأداء الاقتصادي والمالي ومهمش خلال فترة التخطيط، حيث لم يستفيد من دعم في مستوى حاجياته : انعدام التوجيه ونقص الإعلام، إضافة إلى خلق عقبات تحول دون تطوره، مع الاعتماد أساسا على القطاع العام وإستراتيجية المؤسسات الكبرى. كما أن خلال هذه الفترة لم تكن هناك سياسة واضحة المعالم تجاه القطاع الخاص، فهذا الأخير لم يعرف إلا تنمية طفيفة على هامش مخططات التنمية. وأن اتجاهه كان أكثر قبولا لقطاع التجارة والخدمات، مع استثماره الضعيف في بعض الصناعات الاستهلاكية النهائية كالصناعات الغذائية والنسيج والكيمياء البسيطة والتحويل البلاستيكي ومواد البناء. وهكذا نرى بأن قوانين الاستثمار الصادرة خلال فترة التخطيط، لم تسمح للقطاع الخاص بالمساهمة الفعلية في مجال الصناعة والتنمية، الأمر الذي حال دون توجيهه نحو الاستثمارات الصناعية الكبيرة. مما أدى إلى تواجده في بعض الأنشطة البسيطة التحويلية كالمصبرات والتعليب. وفي هذا السياق نجد أن قانون الاستثمارات لعام 1966 لم يحدد قانون الاستثمار الخاص الوطني في إطار التنمية الاقتصادية، حيث هذا القانون قد سمح باحتكار الدولة للقطاعات الإستراتيجية والحيوية للاقتصاد، وأن منح الرخص أو الاعتماد للمشاريع الخاصة كان بالضرورة يمر عبر اللجنة الوطنية للاستثمارات « CNI » على أساس معايير اختيارية. وأن شروط الاعتماد كانت معقدة ومجحفة، ومن الصعوبة الحصول على رخصة لإنشاء مشروع تنموي، واعتبار القطاع الخاص مستغل. وقد أدى هذا إلى تراجع نسبة الاستثمارات الخاصة من 45% سنة 1967 إلى 5% في 1978 من مجموع الاستثمارات المخصصة للتنمية الاقتصادية في الجزائر. والجدول التالي يبين نسبة هذا التراجع للقطاع الخاص في مجال الاستثمارات خلال الفترة 1967- 1978 :

جدول رقم (01) يبين تطور إجمالي الاستثمارات ونصيب القطاع الخاص في الجزائر: 1967-1978

الوحدة: مليون دينار

السنوات	الاستثمار العام	الاستثمار الخاص	إجمالي الاستثمار	% الاستثمار الخاص
1967	1871.9	1537.7	3409.6	45.09
1968	2550.3	2165.0	4715.3	45.9
1969	3188.4	2917.4	6165.4	47.32
1970	5243	2917.4	8160.4	35.7
1971	6323.1	2019.3	8342.4	24.2
1972	8349	1462.2	9811.3	14.9
1973	10475.7	1941.8	12417.5	15.6
1974	14303.8	3430.9	17734.7	19.3
1975	22298.8	2204.7	24503.5	08.9
1976	24763.2	6005.2	30768.4	19.5
1978	50732.6	2691.4	53424.0	05

Source : Ahmed Benbitour , l'Algérie au Troisième Millénaire, Edition Marinoor, Algérie, 1998

2- مكانة الاستثمارات الصناعية ضمن الاستثمارات المخططة: فمن خلال تطور الاستثمارات خلال فترة التخطيط، نلاحظ أن القطاع الصناعي قد حظي بالأولوية المطلقة منذ الخطة الثلاثية 1967 – 1969 إلى غاية الخطة الخماسية الثانية 1985 – 1989، وقد وصلت كثافة الاستثمارات الصناعية إلى ذروتها خلال الفترة (1967 - 1979) ثم سجلت انخفاضا نسبيا لصالح القطاعات المتأخرة الأخرى بين 1980 – 1989، وذلك قبل التراجع الكبير ابتداء من 1990 وهي الفترة التي تميزت بمستوى ضعيف جدا في استعمال القدرات الإنتاجية وبالتراجع في الاستثمار. وعلى مستوى التخصيص القطاعي للاستثمارات، فإن الجدول التالي يوضح النصيب الموجه إلى كل من قطاع الصناعة والمحروقات: أنظر الجدول رقم 2.

من الجدول يتضح أن الاستثمارات الصناعية قد مثلت بين 57% و 77% من مجموع الاستثمارات المنجزة بين 1967-1979 ليتجاوز بذلك التوقعات المحددة وتستحوذ على موارد هائلة على حساب قطاعات نشاط أخرى. وبالفعل فالاستثمارات المتراكمة في الصناعة والمحروقات قد وصلت إلى 200 مليار دينار أي أكثر من 48 مليار دولار بين 1967 و 1979.

جدول رقم (02) يبين بنية الاستثمارات الصناعية خلال المخططات التنموية

(بالنسبة المئوية من الاستثمارات الإجمالية)

الهيكل المنتظ	هيكل الانجازات المالية %	
60	72	المخطط الثلاثي 1967-1969
44 . 70	57.30	المخطط الرباعي 1970-1973
43 . 50	61.30	المخطط الرباعي 1974-1977
73	77	سنة 1979
39	38	المخطط الخماسي الأول 80-84
32	23	المخطط الخماسي الثاني 85-89

المصدر: عبد الحميد الإبراهيمي، المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996، ص235.

وقد تم تفضيل الصناعات القاعدية ب 71% من مجموع الاستثمارات الصناعية خارج المحروقات، وقد كان لهذا الاختيار تأثيره على شكل الهيكل الصناعي للبلاد، وكنتيجة لاهتمام الدولة بدعم هذه الصناعات والتوسع فيها لتزايد الطلب المستمر على منتجاتها من طرف القطاعات الاقتصادية المختلفة، كونها أساس معدات التجهيز . كما أنها تعتبر ضرورية أيضا كمدخل أساسي لازم لتنمية قطاع النفط. أما المرحلة الثانية للتنمية (1980-1989) فيبدو أن هناك اتجاها مغايرا إلى حد ما مقارنة بالمرحلة الأولى، حيث سجل انخفاض نسبي في الاستثمارات الصناعية من 39% إلى 32% على مستوى المخططين الخماسيين الأول والثاني على التوالي، ولكن مستوى الانجازات المالية بقي دون الغلاف المالي المعتمد .

3 - تطور الاستثمارات الصناعية الخاصة في ظل الإصلاحات الاقتصادية :

أ- الإطار التشريعي للاستثمارات الصناعية الخاصة بحاية من الضمانات إلى الآن: إن الاستثمار يعتبر العامل الأساسي الذي تعتمد عليه المؤسسة الاقتصادية من اجل تطويرها و استمراريتها. وعليه لا بد من قوانين وتشريعات توجه الاستثمارات لخدمة المؤسسات الاقتصادية العمومية بعد حصولها على الاستقلالية وكذلك تشجيع المؤسسات الخاصة.

وفي هذا الإطار وضعت عدة قوانين للاستثمار في الجزائر ابتداء من 1982 للتماشي مع الإصلاحات التي شاهدها الجزائر منذ 1980 وتسعى في النهاية إلى إقامة قطاع خاص قوي يتحمل أعباء التنمية في الجزائر وبالتالي التحول إلى اقتصاد السوق. وهكذا ومن أجل النهوض بالقطاع الخاص، وجعله رائد للتنمية الاقتصادية حسب ما تقتضيه التحولات الاقتصادية العالمية، تم وضع إطار تشريعي جديد وبرنامج إصلاح، يهدف هذا الإطار الجديد إلى:

- إحلال اقتصاد السوق محل الاقتصاد المخطط والموجه إداريا.
- تقليص دور القطاع العام، وجعل القطاع الخاص هو الرائد في التنمية الاقتصادية للبلاد.
- تحرير الأسعار للتجارة الخارجية والصرف.
- استقلالية البنوك التجارية وبنك الجزائر .
- تشجيع القطاع الخاص الوطني على الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة، وذلك بمنحه امتيازات خاصة جديدة للاستثمار في هذا القطاع .
- تشجيع الاستثمارات الأجنبية وخلق مناخ ملائم لاستقطابها، بحيث يمكن لرأس المال الأجنبي الاستثمار في كل القطاعات بما في ذلك القطاعات التي كانت حكرًا على الدولة.
- * قانون الاستثمار سنة 1982: بتاريخ 21 أوت 1982 صدر قانون جديد للاستثمار برقم 82-11 والذي أعطى أهمية كبيرة للقطاع الخاص قصد تدعيم القطاع العام وإشراكه في التنمية الاقتصادية. لذلك فقد حدد مجال تدخل القطاع الخاص والذي يخدم الخطة المنتهجة من طرف الدولة. وتتمثل الأهداف المنوطة بالاستثمارات الاقتصادية الخاصة فيما يلي:
- انتشاء مناصب العمل.
- المساهمة في توسيع القدرات الإنتاجية الوطنية، وذلك من خلال تعبئة الادخار و تلبية حاجيات المواطنين.
- ترقية التكامل بين القطاعين العام و الخاص.

- المشاركة في تحقيق سياسة التنمية الجهوية وذلك للحد من النزوح الريفي بتثبيت الناس بالتواجد في المناطق المحرومة واستعمال اليد العاملة والموارد المحلية .
- توفير البديل للواردات.

بالإضافة إلى الأهداف السابقة، فقد حدد هذا القانون حدا أقصى لقيمة الاستثمار، بحيث أن لا يتجاوز ثلاثين (30 مليون) دينار جزائري لإنشاء الشركات ذات المسؤولية المحدودة أو بالأسهم و10 مليون دح من أجل إنشاء المؤسسات الفردية والجماعية، كما يمنع على كل فرد أن يكون مالك لأعمال كثيرة (أكثر من نشاط). وكذلك يشترط الإقامة بالجزائر للمستثمرين المستفيدين من امتيازات هذا القانون. هذه الامتيازات تعتبر محفزة للاستثمار و مدعمة بضمانات و تسهيلات واسعة. وبالنتيجة فإن العوامل السابقة أعطت دفعا جديدا للاستثمارات الخاصة، بحيث نجد في الفترة الممتدة بين 1983 - 1987 قد تم اعتماد 5000 مشروع وهي تمثل مبلغ إجمالي قدره 17839 مليون دينار جزائري. وإن هذا التطور في القطاع الخاص يعتبر ذا أهمية مقارنة بما حقق في الفترة بين 1967-1974 حيث تم اعتماد 84 مشروع فقط بمبلغ إجمالي قدره 938 مليون دج. إذن هذا القانون قد حقق نسبيا بعض الأهداف المرجوة مثل انتعاش الاستثمار الخاص، إلا أنه لم يحقق الأهداف الأخرى مثل تحقيق التوازن الجهوي و التخفيف من حدة البطالة، كما أنه لم يقضي نهائيا على العراقيل التي تواجه الاستثمارات خاصة تلك المتعلقة بإجراء الاعتماد.

*قانون الاستثمار لسنة 1988: بتاريخ 12 جويلية 1988، صدر قانون الاستثمار الذي يحمل رقم 88-25 والذي عوض القانون السابق (8-11). ويبدو أن هذا القانون يحمل في طياته بعض التعديلات كتلك المتعلقة بإجراء الاعتماد (الرخصة) الذي يعتبر إجراء بيروقراطيا يعرقل مبادرة الاستثمار، كما تم إلغاء القيد المتعلق بالحد الأقصى

لمبلغ الاستثمار وكذلك إلغاء شروط الإقامة بالجزائر، حيث يسمح للمستثمر المقيم في الخارج الاستثمار في الجزائر على عكس القانون السابق. بالإضافة إلى تلك التعديلات الهامة، فقد حدد هذا القانون المجال المخصص للقطاع الخاص وذلك وفقا لما جاء في إحدى مواده "يجب أن تساهم النشاطات الصناعية وتلك المتعلقة بالخدمات ذات الأولوية التي تستلزم مبادرة القطاع الخاص الوطني فيما يلي:

- إحداث مناصب الشغل بصفة معتبرة.
- تحقيق التكامل الاقتصادي الوطني عن طريق إنتاج التجهيزات والموارد والخدمات لاسيما باستعمال المواد الأولية ونصف المصنعة والخدمات المحلية.
- استبدال الواردات.
- إحداث وتطوير النشاطات المتعلقة بتحويل المواد أو تأدية الخدمات لهدف التصدير.
- تنفيذ السياسة الوطنية للتهيئة العمرانية بتشجيع انتشار وإقامة نشاطات داخل البلاد لاسيما في الهضاب العليا والمناطق المحرومة.

أما النشاطات الإستراتيجية فهي محرمة على القطاع الخاص، وحسب المادة الخامسة من هذا القانون تتمثل في: الجهاز المصرفي والتأمينات والمناجم والمحروقات والصناعة القاعدية للحديد والصلب والنقل الجوي والسكك الحديدية والنقل البحري. ورغم التسهيلات التي تضمنها هذا القانون، إلا أن النتائج الحقيقية عقب تطبيقه لم تكن في المستوى المطلوب، بحيث نجد ضعف الاستثمار، إذ بلغ 211 مشروع فقط سنة 1988، ويرجع ذلك إلى نقص العملة الصعبة المخصصة لاستيراد التجهيزات والمواد الضرورية للمشروع الاستثماري، أضف إلى ذلك خلل التوزيع الجغرافي لتلك المشاريع وتمركزها في الشمال تقريبا (المناطق الحضرية) وعدم تمكنها من خلق مناصب الشغل.

قانون القرض والنقد: ويهدف هذا القانون عموماً إلى تقديم تسهيلات ائتمانية للمؤسسات الاقتصادية وجعل البنوك في خدمتها. بمعنى يجب أن يكون القطاع المالي يلعب دوراً نشيطاً في تعبئة الموارد المالية وتخصيصها. كما أن قانون القرض والنقد السالف الذكر اهتم بدوره بتوجيه الاستثمارات، فبالإضافة إلى تشجيع الاستثمارات الخاصة الوطنية اهتم بالاستثمارات الأجنبية وحركة رؤوس الأموال. فقد ورد في نص المادة 183 من قانون النقد والقرض 90: "يرخص لغير المعتمدين بتحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل أية نشاطات اقتصادية غير مخصصة للدولة أو المؤسسات المتفرعة عنها." وأيضاً، هذا القانون شرح المبادئ التي بموجبها يستطيع الرأسمالي الأجنبي من الاستثمار داخل الجزائر:

- 1 - قبول الجزائر بالتحكيم الدولي في إطار الاختلافات التي يمكن أن تحدث للبلاد مع المستثمرين الأجانب.
 - 2 - التخلي عن القانون الذي يفرق بين المستثمرين المعتمدين وغير المعتمدين، عكس ما كان عليه سابقاً.
 - 3- يمنح قانون النقد والقرض للمستثمرين الأجانب حق المساهمة في رأس المال الأجنبي في الجزائر بصفة محدودة، باستثناء القطاعات الإستراتيجية.
- إن هذا القانون يهدف بالأساس إلى جذب الاستثمارات الأجنبية للجزائر مع تقديم امتيازات وحوافز لذلك ولا يفرق بين المستثمر الوطني والأجنبي وفي المقابل تعتبر هذه التشريعات التنظيمية الجديدة بمثابة القطيعة مع الانغلاق الشبه كلي للجزائر أمام الرأسمال الأجنبي خلال الفترة السابقة.

*قانون الاستثمار لسنة 1993: صدر هذا القانون المتعلق بترقية الاستثمار في الجزائر بتاريخ 5 أكتوبر 1993، وفق المرسوم التشريعي رقم 93-12، وهذا القانون

يهدف إلى تشجيع وإبراز قوانين الاستثمار الجزائرية، والتي تتمحور خاصة في المساواة في الحقوق بين المستثمر المحلي والأجنبي والاستقرار في النظام الضريبي بالشكل الذي يسمح بحماية المستثمر من أي تعديلات خاصة. كما يهدف إلى إجراءات بمنح حوافز، وإعفاءات خاصة. وهكذا فهذا القانون يريد أن يكون حجر الزاوية لإرادة الانفتاح الاقتصادي ولسياسة جديدة لترقية الاستثمار، فالفلسفة المتواجدة في هذا الإطار الجديد تتمثل في العناصر التالية:

- حق الاستثمار بكل حرية.
 - المساواة أمام القانون للمستثمرين الوطنيين الخواص أو الأجانب.
 - إن تدخل السلطات العمومية يتحدد بمنح التشجيع أو الدفع للاستثمارات، أساسا كوسيلة تخفيف الضرائب الموضوعة من قبل القانون .
 - إنشاء وكالة للترقية وتدعيم ومتابعة الاستثمارات "APSI" من أجل مساعدة المقاولين في إتمام الإجراءات التقليدية بواسطة الشباك الواحد .
 - الأجل الأقصى لدراسة الملفات قد حدد ب 60 يوم.
- وعلى كل فقد تطرق هذا القانون إلى إنشاء وكالة ترقية ودعم الاستثمارات وذلك بهدف دعم التدابير التحفيزية والتشجيعية الصادرة في قانون 93-12 والتي من مهامها خصوصا الحرص على أن المستثمر قد صرح بما يلي:

- مجال النشاط- توطين الاستثمار - خلق مناصب العمل - استعمال التكنولوجيا الحديثة
 - مخطط الاستثمار والمالية - عمر المشروع الاستثماري - شروط الوقاية من المحيط.
- ويبدو من خلال تطبيق هذا القانون، انه يتصف بالجمود والثبات لكل المحيط المرشح لأن يكون في خدمة الاستثمار. فالمماطلات البيروقراطية، والمشاكل المرتبطة بالتسيير العقاري الصناعي، قد أسهموا في عدم فعالية القانون الموضوع. كما أن وضع

الإطار القانوني للخصوصية وذلك وفقا للأمر رقم 22/95 المؤرخ في 26 أوت 1955، قد زاد من وتيرة الاستثمارات الخاصة. ولتسهيل عملية الخصوصية واتساع نطاقها في المجال الصناعي خاصة تم تعديل قانون 1995 في أفريل 1997 لتحقيق عملية تحويل الملكية عن طريق إشراك العمال في أسهم رأس المال وإمكانية الدفع على أقساط. وفي أفريل 1998 تم فعلا خصوصية أكثر من 800 شركة محلية وأكثر من 300 مؤسسة اقتصادية. ومن أجل إعطاء نفس جديد لترقية الاستثمار وإحداث التعديلات الضرورية، لذلك فإن السلطات العمومية الجزائرية عملت على إصدار قانون في سنة 2001 عن طريق الأمر المتعلق بتنمية الاستثمار رقم 01-03 المؤرخ بتاريخ 2001/08/20 والقانون التوجيهي حول ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. حيث أصبح بموجبه تدخل الدولة لا يتم إلا بهدف تقديم الامتيازات التي طلبها المستثمر وذلك عن طريق الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI من خلال الشباك الواحد الذي أنشأ لهذا الغرض والذي عوض APSI. كما أكد هذا القانون على ضمان تحويل رأس المال والأرباح وإمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة نشوب خلاف بين الأطراف المتعاقدة. وعلى كل، فإن ما جاء به الأمر رقم 01-03 في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، مناخه وإلى عمله يهدف إلى الوصول إلى استحداث نشاطات جديدة وتوسيع القدرات الإنتاجية أو إعادة هيكلة رأس المال للمؤسسات والمساهمة فيه، كما شمل المفهوم الجديد الخصوصية الكلية والجزئية والاستثمارات المدرجة في منح الامتيازات أو الرخصة.

*نظام المناطق الحرة: وأيضا يشمل هذا القانون الاستثمارات المنجزة في المناطق الحرة المزمع إنشاؤها، وتكون هذه الاستثمارات موجهة أساسا إلى التصدير، حيث تعد

العمليات التجارية بين المنطقة الحرة والمؤسسات الموجودة في التراب الوطني من عمليات التجارة الخارجية (المادة 26 من نفس القانون) وتعفى تلك الاستثمارات من جميع الضرائب والرسوم والاقتطاعات ذات الطابع الجبائي والشبه الجبائي والجمركي. من القوانين السابقة المتعلقة بترقية وتوجيه الاستثمارات في الجزائر يتضح أن الجزائر تسعى إلى الانفتاح الاقتصادي والتوجيه إلى اقتصاد السوق والاستعداد للاندماج في الاقتصاد العالمي، بتشجيع الاستثمارات في القطاع الخاص الوطني والأجنبي حتى يصبح القطاع الخالص هو القطاع الرائد في التنمية الاقتصادية تبعا للتوجيهات الجديدة للدولة الجزائرية التي تهدف إلى خوصصة المؤسسات العمومية الغير قابلة للاستمرار مع تحفيز القطاع الخاص على الاستثمار في الصناعة خاصة في الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر نواة الصناعة . ولكن هذا التوجه في جذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية وإعادة هيكلة البنوك لا يكفي لوحده لإحداث تحول في هيكل الاقتصاد الوطني وهيكل الصادرات لصالح الصناعة التحويلية، إذا لم يرفق بإجراءات تهدف إلى تحرير الاقتصاد الوطني في مجال الأسعار والصرف والتجارة الخارجية .

2 - دراسة لواقع الاستثمارات الصناعية الخاصة الوطنية خلال 1990-2003: من الصعب بمكان إعطاء صورة صادقة على تطور الاستثمارات في القطاع الصناعي الخاص، بسبب مشاكل المعطيات الإحصائية، ونقص أنظمة التسجيل والمتابعة على المستويين القانوني والجبائي. كما أن الإحصائيات المتوفرة في بعض الحالات لا تفرق بين القطاع العمومي والخاص في الصناعات الصغيرة والمتوسطة، باعتبارها مجال استثمار القطاع الخاص. ونشير في هذا الصدد إلى أنه قد تم تحويل المؤسسات المحلية العمومية EPL إلى المؤسسات الاقتصادية العمومية EPE في 1993، وذلك بنقل

ملكيتها إلى أملاك الدولة وتحت تصرف الشركات القابضة آنذاك، بعد صدور القانون المتعلق برؤوس الأموال السلعية في سنة 1995. ولذا ترى الدراسة أن القطاع الصناعي الخاص متمركز بالكامل في الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وهذا استنادا على الإحصائيات المقدمة من طرف وزارة المساهمة وترقية الاستثمارات، التي تبين انسحاب القطاع العمومي من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة PME/PMI، حيث بلغ عدد مؤسساته في PME في نهاية 2003 حوالي 788 مؤسسة فقط، ويمثل هذا جزء صغير جدا من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يبلغ عددها في 2003 حوالي 288587، أي نسبة 0.3%. مما سبق يتضح بأن القطاع الخاص بدأ يدخل المجال الإنتاجي، خاصة بعد التخلي التدريجي عن القطاع العام .

*تطور الاستثمارات الصناعية الخاصة في ظل الإصلاحات الاقتصادية: لقد شهد القطاع الخاص الصناعي تطورا ملحوظا في مجال الاستثمارات بالمقارنة مع القطاع العام، وكمثال على ذلك بلغ الاستثمار في 1026 صناعة صغيرة ومتوسطة سنة 1999 مبلغ 14 مليار دينار، مقابل 08 مليارات دينار لكافة مؤسسات القطاع العمومي. وأفضل دليل على حيوية القطاع الخاص هو قدرته على التحول من نشاط لآخر، حيث تشير معطيات السجل التجاري إلى تحويل الكثير من النشاطات التجارية إلى نشاطات إنتاجية. فمن 2221 نشاط تجاري تحول إلى: 694 مؤسسة إنتاج أي 321.3% - 47 مؤسسة حرفية، أي 2.1% - 1480 مؤسسة خدمات، أي 66.6%. وحتى نتعرف عن وضعية الاستثمار الخاص الصناعي في الجزائر خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية وتطورها، نعتمد على الإحصائيات المقدمة من طرف وكالة ترقية الاستثمار وتدعيمه APSI. وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الوحدة : مليون دينار

% لتغير في 2001 - 94	2001	2000	1999	1997	1994	
%132	265606	797627	684814	437829	114053	مجموع الاستثمارات الخاصة
%376+	1939943.1	1743737.8	789798.6	639119.7	407545.1	إجمالي الاستثمارات FBCF
-	13.6	45.7	86.7	68.5	27.9	% الاستثمارات الخاصة /FBCF
-	%7.05	%21.7	%24.1	%18	%8.9	% الاستثمارات الخاصة PIB/
%622+	5017	13105	12372	4989	694	عدد المشاريع
%91.2+	113983	336169	351986	266761	59606	مناصب الشغل

المصدر: جمعت وحسبت من: ONS, Les Annuaire Statistiques de l'Algérie N°17,19,et20

من الجدول، يتضح أن الاستثمارات الصناعية الخاصة الوطنية قد تطورت من 114053 مليون دينار في عام 1994 إلى 265606 مليون دينار في سنة 2001، أي بمعدل زيادة قدر ب 132% خلال هذه الفترة. في حين بلغ المعدل السنوي المتوسط لهذه الاستثمارات 16.5%. وتطورت نسبة هذه الاستثمارات إلى إجمالي الاستثمارات من 27.9% سنة 1994 إلى 86.7% في عام 1999 لتتخفض إلى 13.6% في 2001 نتيجة لعدم إنشاء الكثير من المشاريع في الفترة السابقة ومن ثم تدني الإقبال على الاستثمار من طرف الخواص. ويبدو أن الاستثمارات الصناعية تمثل نسبة معتبرة بسبب تراجع الاستثمارات العمومية من جهة وفتح المجال للقطاع الخاص للاستثمار في كل القطاعات وبدون قيد أو تمييز. وأن الاستثمارات الواردة أعلاه عبارة عن تصريحات المستثمرين الخواص، ولكن الواقع العملي يسجل أن الكثير من هذه الاستثمارات لم ير النور نتيجة العراقيل المختلفة والبيروقراطية وعدم توفير الأراضي لإقامة المشاريع الصناعية خاصة. وبالنسبة لعدد المشاريع، فقد تطورت من 649 مشروع يزعم قيامه

في 1994 إلى 5017 مشروع في سنة 2001، وبلغ الرقم القياسي للتطور 622% خلال هذه الفترة. أما مناصب الشغل المنتظر توفيرها من خلال هذه الاستثمارات، فيتوقع تطورها من توفير 59606 منصب شغل في عام 1994 إلى توفير 113983 منصب في سنة 2001 وبمعدل متزايد قدره 91.2%. وحتى نتعرف عن وضعية الاستثمار الخاص الصناعي في الجزائر خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية، نعتمد على الإحصائيات المقدمة من طرف وكالة ترقية الاستثمار وتدعيمه APSI، والتي توضح فيه توزيع الاستثمارات على القطاعات الاقتصادية المختلفة وعدد المشاريع المنجزة، ومناصب العمل التي تم خلقها خلال الفترة 1993 - 2001. والجدول التالي يبين ذلك:

جدول رقم (04) يبين توزيع الاستثمارات الخاصة على القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (1993 - 2001)

القطاع	عدد المشاريع	%	التشغيل	%	المبلغ مليون دينار	%
الصناعة	17841	37	684103	37.4	1643166	45.1
الزراعة	2854	5.9	62956	3.6	130604	3.7
البناء والأشغال العمومية	8990	18.6	499897	28.7	778910	21.6
الصحة	828	1.7	18419	1.3	40477	1.1
الخدمات	4772	10	202159	11.6	346428	9.2
السياحة	1877	4	66586	3.8	240283	6.6
النقل	10638	22	185107	10.6	401764	11
التجارة	431	0.8	14573	0.8	54686	1.5
المجموع	48232	100	1738000	100	3636318	100

Source: Revue du CENEAP, N°16, octobre 1999, P3 - ONS, Annuaire Statistiques de l'Algérie N°20, Edition 2003. -

من الجدول السابق يتضح أن المشاريع المصرح بها خلال الفترة ما بين نهاية 1993 ونهاية 2001، قد بلغ عددها 48232 مشروعا بتكلفة حوالي 3.6 مليار دج، مع توفير حوالي 1.738000 منصب شغل. ونلاحظ أن الاستثمارات الصناعية الخاصة خلال هذه الفترة تمثل نسبة 45.1% من إجمالي الاستثمارات، وهذا يفسر بالتوجه للقطاع

الخاص للاستثمار في الصناعة أخيراً. كما ساهم بانجاز ما نسبته 37% من إجمالي المشاريع، والتي نتج عنها خلق حوالي 684103 منصب شغل (أي ما يعادل نسبة 37.4%). إذن إحصائيات توزيع المشاريع حسب قطاعات النشاط تبين هيمنة القطاع الصناعي، يليه قطاع البناء والأشغال العمومية بـ 8990 مشروعا وتكلفة 778910 مليون دج مع تشغيل حوالي 499897 عاملا. ويحتل قطاع النقل الذي استقطب 10638 مشروعا بتكلفة 401764 مليون دج، مع توفير 185107 منصب شغل المركز الثالث .

والخصائص الأساسية للمشاريع المنجزة خلال هذه الفترة تتمثل في:

- تفوق المشاريع الجديدة المنشأة حديثا، وتمثل نسبة 83% من المشاريع المصرح بها.
- تركزها في قطاعات الصناعة والخدمات، خاصة النقل البري.
- تركزها حول الأقطاب الصناعية الكبيرة في شمال وجنوب البلاد.
- أهمية المشاريع المتوسطة الحجم، والتي تشكل نسبة 59% من المشاريع، وتوظف ما بين 20 و 100 عامل، وتكلفة إنشائها تتراوح بين 20 و 50 مليون دينار.
- كما أن المشاريع المصرح بها على مستوى l'APSI أخذت أربعة أشكال الاستثمار:

- * المشاريع المنشأة أو المشاريع الجديدة.
- * المشاريع الموسعة لطاقتها الإنتاجية القائمة .
- * المشاريع التي دخلت الإنتاج قبل 5 سنوات من إصدار المرسوم المتعلق بقانون الاستثمار 1993.
- * المشاريع المعاد تأهيلها، وتخص المشاريع الموجودة ولكن من الضروري إعادة تأهيل جهازها الإنتاج .

وحسب تصريحات وكالة ترقية ومتابعة الاستثمار فإن المشاريع التي دخلت مرحلة الخدمة إلى غاية نهاية سبتمبر 1999 بلغت فقط 483، بينما المصرح بهم خلال

1993 - 1998 بلغ 17737 مشروع، أي تم إنجاز فقط نسبة 2.47%. والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (05) يبين ميزانية المشاريع للاستثمارات التي دخلت الخدمة للفترة (1993 - 1998):

القطاعات	المشاريع		المبلغ (103 DA)		المساحة (M2)		التشغيل المنتظر	
	العدد	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
الصناعة	123	25	5.331.415	29	623.422	3	4.381	29
الزراعة	41	8	581.811	3	21.945.479	89	703	5
السياحة	13	3	182.253	1	68.970	0,3	194	1
البناء والشغال العمومية	184	38	9.976.689	54,5	1.562.194	6,2	8.197	53
التجارة	47	10	589.121	3	124.128	0,5	499	3
الخدمات	75	16	1.717.886	9,5	314.144	1	1.357	9
المجموع	483	100	18.378.177	100	24.647.337	100	15.331	100

Source : CNES, Rapport :Pour une politique de développement de la PME En Algérie , 2002,P 275.

من الجدول نلاحظ أن قطاع البناء والأشغال العمومية هو الذي شهد أكبر إنجاز في المشاريع الصرح بها بنسبة 25%، كون القطاع الخاص له خبرة في هذا المجال ويحبذ الاستثمار فيه. يليه القطاع الصناعي بنسبة 25%. وحسب نفس المصدر فإن المشاريع التي في طور الإنجاز بلغ عددها 1940 مشروع في نهاية سبتمبر 1999، فالقطاع الصناعي يمثل أكبر نسبة من هذه المشاريع والمقدرة بـ 33% ويقابلها في العدد 683 مشروع. ويليه قطاع الخدمات بـ 505 مشروع، ويمثل 26% من إجمالي المشاريع، ويأتي في المرتبة الثالثة قطاع البناء والأشغال العمومية بـ 15%. وهذا حسب بيانات الجدول التالي:

القطاع	المشاريع		المبلغ (103 DA)		المساحة (M2)		التشغيل المنتظر	
	العدد	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
الصناعة	638	33	15.147.717	43	2.468.024	1,5	16.291	38
الزراعة	138	7	3.091.533	9	147.321.191	96,5	5.110	12
السياحة	140	7	4.116.620	11,5	603.012	0,4	3.744	8,5
البناء والأشغال العمومية	244	13	6.019.551	16,5	694.901	0,4	6.674	15
التجارة	275	14	2.639.893	7	363.901	0,2	3.857	9
الخدمات	505	26	4.567.402	13	1.073.010	1	7.590	17,5
المجموع	1940	100	35.582.70	100	152.523.385	100	43.266	100

Source : ibid., p 275

وبالنسبة للفترة 1999 - 2001 فيبدو تراجع الاستثمارات الخاصة من 684814 مليون دينار سنة 1999 إلى 265606 مليون دينار في عام 2001 وبمعدل متناقص قدره (- 61.2%). ويبقى هيكل توزيع هذه الاستثمارات كما هو عليه في السابق، بحيث يستحوذ القطاع الصناعي على المرتبة الأولى من نصيبه من الاستثمارات بنسبة 52.6% في عام 2001، بالرغم من التراجع الذي شهده، إذ انخفضت الاستثمارات الصناعية الخاصة من 343483 مليون دينار في 1999 إلى 139740 مليون دينار في سنة 2001 و بمعدل متناقص بلغ (- 59.3%). وعلى كل يمكن القول أن الاستثمارات الوطنية الخاصة لم تبلغ النتائج المرجوة منها، بالرغم من أن السوق الجزائرية محفزة للاستثمار. وهذا يرجع أساسا إلى عدم الاستقرار في الإطار القانوني والتنظيمي للاستثمارات، إضافة إلى البيروقراطية السائدة في الإدارة الجزائرية والتي تعطل وتعرق إنشاء المشاريع في أوانها بتعقيد إجراءاتها، وصعوبة الحصول على الأراضي. وهذا من

شأنه لا يحث لا الأجانب ولا الوطنيين على المجازفة والقيام بالاستثمار. بالإضافة إلى نقص المصادر التمويلية سواء الداخلية منها أو الخارجية.

*تقييم الاستثمارات الصناعية الخاصة المنجزة: وتشير الإحصائيات الواردة من L'APSI حول تقييم وضعية الاستثمار بين (1993-2000) إلى ضعف النتائج المتحصل عليها، حيث قدرت هذه الوكالة قيمة التعهدات بالاستثمارات المتراكمة منذ 1993 إلى نهاية 2000 ب 42 مليار دولار أمريكي لأزيد من 43000 مشروعا، أنجز منها ما قيمته 500 مليون دولار فقط. لا تمثل مشاريع الاستثمار المصرح بها في إطار الشراكة سوى 5% من إجمالي التعهدات. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن مدة تحقيق المشروع في الجزائر طويلة بصفة غير عادية بمعدل 5 سنوات بينما هي لا تتجاوز سنتين في كل من المغرب وتونس. وأن الحواجز التي تعترض المقاول الجزائري هي:

- 1 - صعوبة الحصول على الأراضي.
- 2 - المعالجة المصرفية للملف، حيث نجد أن البنك يستغرق وقتا يقدر بمعدل سنة قبل أن يمنح القرض (في المغرب وتونس فإن الأجل يقدر ب3 إلى 4 أشهر). وأن البنك يشترط من المقاول ضمانات باهضة عادة ما تعادل مرتين قيمة المشروع.
- 3 - أما الحاجز الثالث الذي يصادف المقاول فهو البيروقراطية، وأن إجراءات الحصول على السجل التجاري هو المثال الأوضح : إن البنك يشترط من المقاول قبل أن يمنحه القرض، السجل التجاري الذي يثبت بواسطته تأسيس الشركة، بينما المصالح المختصة لا تسلم السجل التجاري للمقاول إلا إذا كان هذا الأخير حائزا على محل، وأن المقاول لم يقيم بعد ببناء محله ولا يستطيع تحقيق ذلك إلا إذا استفاد من القرض الذي يمنحه إياه البنك، وأن البنك يشترط السجل التجاري. ومع إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) في سبتمبر 2001، وهي التي عوضت L'APSI المكلفة بتتبع ومتابعة الاستثمار، ينتظر تحسين وضعية الاستثمار في الجزائر وتحديث مرونة أكثر في إجراءات

تنفيذ المشاريع. وهذا ما توضحه الإحصائيات المصروفة بها من طرف L'ANDI عن
وضعية المشاريع الاستثمارية المنشأة من طرف القطاع الخاص خلال 2002 - 2003،
حسب وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مذكرتها الاقتصادية لسنة 2004.

جدول رقم (07): توزيع عدد المشاريع المنشأة وتقييم مبالغها خلال 2002-2003:

السنوات القطاع	2002		2003		الزيادة % للمشاريع	الزيادة في % المبلغ
	عدد المشاريع	المبلغ مليون دج	عدد المشاريع	المبلغ مليون دج	- 2002 2003	2003- 2002
الزراعة	452	26842	443	24872	2 - %	45 - %
البناء والأشغال	733	92308	682	57062	7 - %	38 - %
الصناعة	1173	181110	1258	222879	7 + %	23 + %
النقل	172	12477	4431	110019	2417 %	784 + %
الصحة	78	3199	68	5263	13 - %	70 + %
السياحة	76	9124	79	14860	4 + %	61 + %
الخدمات	425	43862	350	65864	18 - %	50 + %
المجموع	3109	368882	7211	490459	132 %	33 + %

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المذكرة الاقتصادية لسنة 2004.

يلاحظ من الجدول أن المشاريع المسجلة بلغ عددها 7211 مشروع في سنة
2003 وهذا بزيادة قدرها 4102 مشروع بسنة 2002، أي زادت بنسبة قدرها 132%،
والتي تفسر بمعدل تطور قطاع النقل التي بلغت 2417%. أما القطاع الصناعي فقد
استفاد من 1258 مشروع سنة 2003 بنسبة 17.4% فقط من إجمالي المشاريع، في
حين نجد أن المبالغ الخاصة بالمشاريع الصناعية بلغت 222879 مليون دج وتمثل
نسبة 45.4% من إجمالي المبالغ المستثمرة. وهذا منطقي لكون المشاريع الصناعية
أكثر كثافة لعنصر رأس المال مقارنة بالقطاعات الأخرى. وحسب وزارة المؤسسات
الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، أن أغلب المشاريع المصروفة بها توجد في

المناطق الحضرية الكبرى، حيث تتوفر الهياكل بشكل نسبي (مرافق البنية التحتية) والقرب من المراكز الهامة خاصة حول الأقطاب الصناعية الكبرى، لاسيما على مستوى ولايات الشمال. وهذا لا يتماشى والمسعى الوطني المتمثل في تحقيق التنمية المحلية والتوازن الجهوي. كما أن الإحصائيات تشير إلى أن أغلب المشاريع متركزة في الولايات الشمالية للبلاد، حيث الأقطاب الحضرية والصناعية. وأن 10 ولايات تضم أكثر من نصف المؤسسات. وهذا ما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم (08) يبين توزيع لمؤسسات القطاع الخاص على بعض الولايات خلال 1999

الولاية	عدد المؤسسات	%	المشتغلين Salariés	%
الجزائر	20128	12.8	85905	13.5
وهران	11730	7.4	48918	7.71
تيزي وزو	8637	5.51	36081	5.68
سطيف	6289	4.10	28886	4.55
بجاية	5408	3.45	31505	4.96
البلدية	5370	3.42	14223	2.24
الشلف	5001	3.19	13470	2.12
قسنطينة	4719	2.95	17960	2.83
تبيازة	4202	2.63	19905	3.13
بومرداس	4195	2.62	20572	4.18
المجموع	75679	47.98	323425	50.0

Source: CNES: Rapport: Pour une politique de développement de PME en Algérie, 2002, p257

إضافة إلى أن عدد المشتغلين في هذه المؤسسات أكثر من نصفهم يشتغلون في الولايات العشرة، مما يدل على التوزيع غير المتوازن للتنمية، وهذا يتناقض مع الهدف من الاستثمارات الخاصة والتي تستوجب تحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة، وذلك بانتشار مؤسساته في المناطق الريفية الأقل تطورا بفضل امتيازات الموقع وذلك لخدمة

الأسواق المحلية والحد من الهجرة إلى المدن . وهذا ما يشكل خطرا على التنمية الجهوية وقوة تنظيم الاقتصاد . وأن هذه المؤسسات أيضا تشكل عاملا لتشجيع الاستغلال العقلاني للتراب الوطني بنشر النشاطات واستقرار السكان .

الخلاصة : من الدراسة السابقة يتضح أن الاستثمارات الصناعية الخاصة الوطنية لم تصل بعد إلى مرحلة تمكن القطاع الخاص من المساهمة الرائدة في التنمية الاقتصادية بالجزائر . رغم الحوافز والتشجيعات المقدمة من طرف الدولة، خاصة بعد سن التشريعات وإصدار القوانين لذلك . فبلغ نصيب الاستثمارات الخاصة نسبة 13.6% من إجمالي الاستثمارات في سنة 2001 . وفي حالة التوزيع القطاعي للاستثمارات الخاصة، نجد أن القطاع الصناعي يمثل نسبة 64.9% من إجمالي الاستثمارات الخاصة، ويساهم بنسبة 55% في التشغيل ويمثل 60% من عدد المشاريع وهذا خلال عام 2001 . ورغم هذا فالمؤشرات حسب الدراسة السابقة، تشير إلى عدم تمكن القطاع الخاص الصناعي من تعويض القطاع العام في قيادة التنمية الاقتصادية . ويبدو انه من الصعوبة بمكان، مع استمرار الوضع القائم لهذا القطاع مواجهة التحديات الكبيرة في ظل المتغيرات العالمية الحالية، خاصة مع الانضمام القريب للجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، واتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي . الأمر الذي سيؤدي إلى تزايد عملية التحرير للتجارة والاستثمار، وما سينتج عنه من ارتفاع في حدة المنافسة لصناعات هذا القطاع محليا وخارجيا . وهذه المنافسة غير متكافئة مع مثيلاتها من الصناعات المستوردة من الدول الصناعية خاصة . وما في الأمر أنه يجب تقديم تسهيلات أكثر للقطاع الخاص وتوفير المناخ الملائم لجذب استثماراته، كالعامل على تهيئة المناطق الصناعية وتوفير الأراضي لإقامة المشاريع الصناعية، وفك الضغوطات البيروقراطية على القطاع الخاص في إنشاء الصناعات المختلفة . حتى يساهم بشكل فعال في انتشار الوحدات الصناعية وخلق مناصب شغل في المناطق أقل نموا لإحداث التوازن الجهوي والحد من الهجرة إلى المدن . كما يجب على البنوك التجارية خاصة أن تلعب دورا مهما في تخصيص جزء

من مواردها لتمويل الاستثمارات الصناعية الخاصة بالقروض القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل، وبأسعار فائدة متدنية خاصة في بداية إنشائها. كما أن القطاع الخاص الصناعي يجب أن يعمل على تحويل هيكله نحو التصدير، وهذا بتكثيف استثماراته في الصناعات التصديرية. بمعنى تطوير سياسة ديناميكية ومتنوعة للتصدير بخلق قدرات تنافسية كبيرة للقطاع، وتحويل المزايا النسبية إلى مزايا ديناميكية تنافسية في هذه الصناعات بالاعتماد على الموارد المحلية (المواد الأولية، يد عاملة محلية مؤهلة، مواد وسيطة....). أي على القطاع الخاص تجاوز مبدأ فائض التصدير إلى مبدأ الإنتاج من أجل التصدير.

المراجع:

- 1- حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الأول والثاني، د.م.ج.الجزائر، 1999.
- 2- عبد المجيد بوزيدي، تسعينات الاقتصاد الجزائري، الجزائر، 1999.
- 3 - ضياء مجيد الموسوي، الخصوصية والتصحيحات الهيكلية، د.م.ج. الجزائر، 2001.
- 4 - السيد العاطف، الجات والعالم الثالث، دراسة تقييمية للجات واستراتيجية المواجهة، مطبعة رمضان، الإسكندرية، 1999.
- 5 - مصطفى العبد، الإصلاحات الاقتصادية وبرامج الخصوصية في الدول العربية، بيروت 1999 .
- 6- عبد الحميد إبراهيمي: المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996.
- 7 - عايشي كمال، واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول المغاربية بظل المتغيرات الاقتصادية العالمية، ملتقى حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات المغاربية، من تنظيم كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس - سطيف، الجزائر، 2003 .
- 8 - حزب جبهة التحرير الوطني، تقييم مخططات التنمية، الجزء 1 و2، سبتمبر 1983 .
- 9 - وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة، ملتقى حول الهيكلة الصناعية في الجزائر، مارس 1999 .
- 10- قانون الاستثمار رقم 82-11 المؤرخ في 82/08/21
- 11- قانون 10-1990 المتعلق بالقروض والنقد المؤرخ في 14/04/1990، الجريدة الرسمية، العدد 16 بتاريخ 14/04/1990.
- 12- المرسوم التشريعي رقم 12/39، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة بتاريخ 10/10/1993.
- 13 - القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 18/01 المؤرخ في 12/12/2001، الصادر في الجريدة الرسمية رقم 77 ل15/12/2001.
- 14 - القانون رقم 01-03 حول ترقية الاستثمار المؤرخ في 20/08/2001.
- 15 - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير حول الظروف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2004، جويلية 2005.
- 1-Hocine Benissad ,l'Algérie, Restructuration et Reformes économiques 1979- 1993 , OPU, 1994 .
- 2 – Abdelhamid Brahimi , économie Algérienne , OPU, 1994
- 3 – Ahmed Benbitour, l'Algérie au Troisième Millénaire, Edition Marinoor, Algérie, 1998
- 4 –CNES, Rapport préliminaire sur les effet économiques et sociaux du PAS, 1998
- 5 - CNES, rapport : Pour une politique de développement de la PME en Algérie ,2002.
- 6 – Ministère des PME/PMI, Bulletin d'information économiques pour l'année 2004.
- 7 – ONS, Annuaire statistiques de l'Algérie, N° 17,19,20
- 8 – ONS , Collections statistiques , N°79, 105 et115.
- 9-La revue du CENEAP, Finances locales et développement,N°12,1998.